كلام في السياسة

درس روسي في ثوابت التاريخ والجغرافيا

جان عزيز

زيارة بوتين لطهران، بعد سبعين عاماً تقريباً على انسحاب آخر الجيوش الروسية من الأراضي الإيرانية، مناسبة ليقرأ المسؤولون الروس أحداث الحاضر والمستقبل، في ضوء أمثولات التاريخ وعبره.

ليس نحن من ينبش أشباح التاريخ اليوم، يقول مسؤول روسي رفيع. بل هم حكام أنقرة خصوصاً من يفعلون ذلك. يستعيدون قرناً كاملاً، كان يفترض أن يكون خاتمة لمآسي البشرية. كأننا اليوم على عتبة عودة الإمبراطوريات. علماً بأنّ مثل هذه الاستعادة لا يمكن أن تكون منطقية، ولا حتى متخيلة. تركيا سنة 1915 كانت على أبواب السقوط، وكان نظام جديد يقوم في المنطقة. هو نظام سايكس بيكو. كيانات مركبة في معظمها وحدود هشة وتقسيمات غير طبيعية ولا تاريخية. يومها لم يكن هناك سعودية أصلاً. وتفككت السلطنة. فكيف اليوم! لكن حتى في قراءة هذا المدى التاريخي، يظهر لنا أن روسيا كانت تتصرف دوماً وفقاً لثوابت واضحة في سياساتها الخارجية، هي كانت دوماً مع مراعاة أوضاع الأقليات في الشرق كما في كل العالم. منذ القرن الثامن عشر، سنة 1772، نزل الأسطول القيصري الروسي في خليج مار جرجس في بيروت. وكذلك في التاسع عشر، سنة 1840 كان أسطولنا قبالة بيروت مجدداً. لكننا دوماً كنا نعرف ثوابت التاريخ ونحترمها ولا نحاول القفز فوقها. حتى العاصمة الألمانية التاريخية، برلين، وصلنا إليها مرتين، في القرن الثامن عشر وسنة 1945، ثم خرجنا منها. باريس نفسها وصلنا إليها زمن نابوليون وبعد اندحار هتلر، وخرجنا منها في المرتين أيضاً. لأننا ندرك معنى اللعب بثوابت التاريخ. في المقابل، ها هي شبه جزيرة القرم، لأنها أرض روسية، سلخها خروتشيف عن موسكو وأهداها إلى كييف في الخمسينيات، عادت لتنفجر أزمة وتفجر أزمات بعد ستين عاماً على تلك الخطوة المتهتكة لقواعد تاريخها. في السياق نفسه هي أوكرانيا كانت دوماً أرض هذا الصراع التاريخي، بين غربها وشرقها، وبين روسيا وبولونيا. وهو التاريخ يعلم كيف أن استقرارها دوماً كان هشاً نتيجة هذا التاريخ بالذات. من ينسى إعلان استقلالها لثمانية أيام فقط سنة 1918؟! هذه دروس التاريخ، ونحن نعرفها جيداً. ولأننا نعرفها لا نستسلم أبداً لما يعاكس منطق التاريخ والحق. لكن من دون مبالغة ولا أطماع. حتى في يالطا، تذكر تشرشل ذات لحظة أن أوكرانيا بحسب رأيه، جزء من بولونيا. فرد ستالين: وفرصوفيا ـ عاصمة بولونيا نفسها ـ كانت جزءاً من روسيا كذلك!

يبتسم المسؤول الروسي وهو يستعيد أمثولات التاريخ تلك، ليضيف: علماً أن الأمانة التاريخية تقتضي الاعتراف بأن تشرشل كان سياسياً قديراً وخبيراً. فهو من قال يوماً إن النظام الأميركي مثالي، شرط أن يؤدي إلى انتخاب رئيس أميركي عبقري! وهذا ما يظهر الفارق بين نظامنا ونظام واشنطن. نحن عدنا إلى القرم لهذه الأسباب بالذات. لكننا لا نذهب إلى غرينادا مثلاً ونجتاح دولة جزيرة، لأن بضعة شبان ثملين تورطوا في شجار في حانة! يفتح المسؤول الروسي هلالين، عند ذكر تشرشل وأميركا، ليقول: في أوروبا اليوم ثمة دولة قوية، هي ألمانيا. حتى فترة قليلة مضت، كنت أرى أنها الرايخ الرابع يقوم. لكن طبعاً على قاعدة القوة الاقتصادية والسياسية. أخشى أن تكون ميركل قد زرعت بذور تدميرها عبر سياسة اللجوء التي بدأتها. ليس هذا من قبيل العنصرية أو «الكزينوفوبيا». إطلاقاً. نحن في روسيا لدينا خليط حقيقي من الانتماءات. لدينا نحو عشرين مليون مسلم يعيشون في دولة روسيا الاتحادية. لهم كياناتهم الذاتية، كما هم مندمجون في باقي الجغرافيا الروسية. لدينا نحو 13 جمهورية إسلامية في روسيا، ولا مشكلة فيها ولا معها. المشكلة الوحيدة هي مع الإرهاب. في جذوره الفكرية والمالية والبشرية واللوجستية. وهي مشكلة عالمية، لا روسية. لذلك هو واجب العالم كله في مواجهتها. لأن قدرة الإرهاب على ضرب أي مكان في العالم كبيرة وغير محدودة. فالإرهابي أقوى من أي إجراءات محلية تقوم بها جهة واحدة أو دولة واحدة. يكفيه تجنيد شخص واحد في مركز الهدف الذي يعد لضربه، في شرم الشيخ بتنا نميل إلى الاستنتاج من المعلومات ومعطيات التحقيقات التي في حوزتنا، إلى أن القنبلة التي انفجرت في طائرتنا زرعت داخل المطار. دُسَّت بين الحقائب. ما يعني أن خرقاً أمنياً بسيطاً أدى إلى تلك الكارثة. عنصر أمني واحد، يمكن جهة إرهابية أن تكون قد جندته بالمال أو بمصلحة ما أو بالاقتناع بفكر الإرهابيين، تمكن من ضرب إجراءات الحماية لدولة كاملة. لهذا حرينا على الإرهاب يجب أن تكون شاملة. ويجب أن تكون مستدامة حتى استئصال الإرهاب. لكن هذا لا يعني أن نقفز فوق دروس التاريخ، ولا أن نعبث بثوابت الأوطان. ومن لا يدرك ذلك، فلن يحصد إلا العواصف.

تقرير

تأجيل محاكمة الدليمي وحميّد: **تمهيد للتفاوض مع «النصرة»؟**

أمال خليل

كشف حنا جعجع، وكيل الدفاع عن الموقوفة سجى الدليمي، في اتصال مع «الأخبار» تقدمه الأسبوع الفائت أمام المحكمة العسكرية الدائمة بطلب إخلاء سبيل للفلسطيني كمال محمد خلف الموقوف منذ عام تماماً، مع زوجته العراقية سجى الدليمي (طليقة أمير تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي) ومواطنه لؤي درويش المصري. القضية التي عُرضت أمام هيئة المحكمة الأربعاء الفائت في ثاني مرور لها، لم تصل إلى مرحلة الاستجواب. الجلسة الأولى منتصف تموز الفائت تأجلت بسبب عدم حضور خلف والمصري وعدم توافر محام للدفاع عن الدليمي.

الجلسة الثانية تأجلت أيضاً إلى 28 كانون الأول المقبل بعد استهمال من المحامي جعجع للاطلاع على الملف. يتوقع جعجع الموافقة على طلب إخلاء السبيل «بسبب اقتصار تهمته على الدخول من سوريا إلى لبنان ببطاقة مزورة خاصة للاجئين الفلسطينيين وتزوير أخرى مماثلة لصديقه المصري». علماً بأن لخلف (26 عاماً) سجلاً حافلاً مع فتح الإسلام في أحداث نهر البارد. لكن القرار الاتهامي الذي صدر بحقه من المجلس العدلي أشار إلى أنه كان قاصراً في ذلك الحين، فقرر في أيار من عام 2014 تجريمه وإحالته على محكمة الأحداث التي حكمت عليه بعد شهر واحد بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، والاكتفاء بمدة توقيفه. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى تعرف إلى الدليمي وتزوجه. الإفراج الجديد عن خلف، فيما لو حصل، سيُنهي سجن أولاد زوجته الثلاثة وطفله (4 أشهر) المحتجزين مع والدتهم في سجن النساء في بعبدا، بعد رفض المؤسسات الرعائية استقبالهم. كانت الدليمي حاملاً عند توقيفها وولدت طفل خلف الأول في السجن. ومنذ توقيفهما، التقيا للمرة الأولى في جلسة الأربعاء الفائت عندما تمّ توقيفها. في اتصال مع «الأخبار»، لم يحسم شدّب حضوره إلى جانب موكلته بسبب وجوده خارج البلاد. كذلك يرجّح المحامي ألا تساق حميّد إلى المحكمة في الأساس على غرار ما جرى في الجلسات الماضية. علماً بأن حميّد كانت قد نقلت من مكان توقيفها في سجن النساء في ثكنة برير الخازن في فردان إلى نظارة الأمن العام، بعدما أدرج اسمها على لائحة السجينات اللواتي طالبت جبهة النصرة بالإفراج عنهن ضمن صفقة التبادل التي تشمل إطلاق العسكريين المخطوفين في جرود عرسال.

> **الإفراج عن زوج الدليمي سيحلّ أزمة أبنائها المحتجزين معها في السجن**

النحاسيات التي صارت «شوفيرة» سيارة مفخخة، لم تستجوب في مرورها الأول، برغم توكل المحامي طارق شندب للدفاع عنها منذ توقيفها. في اتصال مع «الأخبار»، لم يحسم شدّب حضوره إلى جانب موكلته بسبب وجوده خارج البلاد. كذلك يرجّح المحامي ألا تساق حميّد إلى المحكمة في الأساس على غرار ما جرى في الجلسات الماضية. علماً بأن حميّد كانت قد نقلت من مكان توقيفها في سجن النساء في ثكنة برير الخازن في فردان إلى نظارة الأمن العام، بعدما أدرج اسمها على لائحة السجينات اللواتي طالبت جبهة النصرة بالإفراج عنهن ضمن صفقة التبادل التي تشمل إطلاق العسكريين المخطوفين في جرود عرسال.

رد

القوات ودير الأحمر و«الرأي الآخر»

أثار نشرُ «الأخبار»، يوم 20 تشرين الثاني 2015، تحقيقاً تحت عنوان «دير الأحمر: العائلات تنازع القوات»، ردود أفعال من المعنيين بما نُشر، في حزب القوات اللبنانية، وبين أهالي البلدة والقرى المحيطة. حزب القوات بدا منزعجاً مما نُشر، فردّ ببيان على موقعه الإلكتروني هاجم فيه «الأخبار»، من دون أن يمسّ المصادر التي استندت إليها كاتبة التحقيق، رغم كون هذه المصادر مذكورة بأسمائها وصفاتها. كذلك ردّ عضو بلدية عينبال، باخوس رحمة، على كلام مسؤول القوات اللبنانية في البقاع الشمالي مسعود رحمة الوارد في التقرير، ببيان جاء فيه:

لم نتفاجأ بالأكاذيب والافتراءات التي صرح بها منسق حزب القوات اللبنانية في البقاع الشمالي مسعود رحمة لجريدة «الأخبار»، وهو الذي اتخذ من تزوير الحقائق نهجاً في حياته. لذلك نجد أنفسنا مضطرين إلى توضيح بعض الأمور التي أتى على ذكرها في التحقيق.

أولاً: في ما يخصّ اتهام النائب إميل رحمة بأنه قطع مياه بئر مار يوسف عن أهالي دير الأحمر، فالعكس هو الصحيح. من أعاد تشغيل البئر هو النائب رحمة، وذلك بعد مراجعة الأهالي له وبعلم من رئيس التعاونية آنذاك السيد جريس الفخري.

ثانياً: في ظل المقاطعة التي حصلت في منطقة دير الأحمر إبان الانتخابات النيابية عام 2009، كان من الطبيعي أن ينال النائب رحمة نسبة متدنية من أصوات المقترعين، وهذا ما اعترف به شخصياً في أكثر من مناسبة. ولذلك، يهمنا التأكيد أنّ همّ النائب، أولاً وأخيراً، رفع الحرمان عن منطقة دير الأحمر، مهما كانت نسبة الاقتراع التي يحصل عليها. والدليل على ذلك، سعيه من أجل وصل خطوط الكهرباء إلى منطقتَي عين النعنعة ومرسل، إضافة إلى مدّ شبكة جديدة لمياه الشفة في عينبال، فضلاً عن تأمين الزفت والقيام بأعمال صيانة في المنطقة.

ثالثاً: في ما خصّ تزفيت طريق ايعات ـ دير الأحمر ـ عينبال، يهمنا التوضيح أنها باكورة التعاون الإنمائي مع معالي الوزير غازي العريضي، الذي طلب تعديل خطّ سير الأعمال من عينبال بدلاً من ايعات خوفاً منه على تضارب سير الأعمال مع تبدّل أحوال الطقس نتيجة اقتراب فصل الشتاء.

رابعاً: بالنسبة إلى العلاقة مع بلدية دير الأحمر، فإن هذه الأخيرة هي من تُقاطع النائب، بناءً على توجيهات رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع. مع الإشارة إلى أنّ رحمة طلب من الوزراء تسهيل أي طلب أو مشروع إنمائي دون الرجوع إليه، إيماناً منه بحاجة منطقتنا الكبيرة للإنماء.

في المقابل، أرسلت الدائرة الإعلامية في «القوات» ـ مكتب دير الأحمر ردّاً اعتبرت فيه أن «ما جاء في المقال يجافي الحقيقة ويضجّ بالمغالطات». تستغرب «الأخبار» رد «الدائرة الإعلامية»، ومحاولتها التذكي من خلال تحييد المصادر المذكورة في النص المنشور، كالنائب السابق طارق حبشي والمسؤول القواتي السابق حنا حبشي، وتركيز هجومها على «الأخبار» وكاتبة التحقيق. وأما عبارة «لم يبقَ، شكلياً، من مرحلة «القوات» سوى آثار شعاراتها على الجدران»، الواردة في التحقيق، التي أثارت اعتراض «القوات»، فلا يخفى على من يجيد القراءة المقصود بها. إذ يبدو جلياً أنها تتضمّن كلمة «شكلياً». ففي الشكل، لا تنتشر في دير الأحمر شعارات وأعلام حزبية، باستثناء ما بقي من آثار الحرب الأهلية وصورة حديثة للنائب إميل رحمة غُلقت في حيّ آل حبشي في رسالة سياسية واضحة ضدّ رئيس القوات سمير جعجع. إن ما ورد في التحقيق لا يريد القول إن القوات فقدت شعبيتها في دير الأحمر، ولا أنها ستخسر أي انتخابات مقبلة. كل ما في الأمر هو محاولة للإضاءة على الرأي الآخر في البلدة، لكن يبدو أن «القوات» ترفض وجوده، مهما كان حجمه.

كهرباء

كلفة تشغيل معملي دير عمار والزهراني تزيد 100 مليون دولار

أنجزت الشركة الاستشارية السويسرية «AF Consult» تحليل العروض المقدمة إلى مناقصة تشغيل وصيانة معملي دير عمار والزهراني. الأسعار جاءت أعلى بنحو 100 مليون دولار من الكلفة الحالية. مصادر معنية تتوقع الغاء نتائج هذه المناقصة، وبالتالي تسليم الشركة المتعهدة من الباطن الأعمال حتى اجراء مناقصة جديدة

أمال خليل

ينتظر أن تتسلّم مؤسسة كهرباء لبنان، اليوم، تقرير الاستشاري «AF Consult»، الذي كلّفته تحليل العروض الفنية والمالية للمشاركين في مناقصة تشغيل وصيانة معملي دير عمار والزهراني. إجراءات التلزيم تنص على إحالة التقرير إلى اللجنة الفنية الخاصة وإلى لجنة المشتريات ثم إلى مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان ليتخذ القرار النهائي بشأنه.

هذه العروض فُضّت يوم الخميس الماضي بحضور ممثلي الشركات العارضة غير المستبعدة، وهي: شركة HPI (شركة أميركية على علاقة بالمقاول محمد دنش، علماً أن الشركة تنفي أن يكون وكيلها في لبنان)، وتحالف Primesouth (أميركية) مع KSCC (كويتية) (وكيلتهما في لبنان شركة الدبار/ سمير ضومط). وبحسب المصادر، فإن سعر HPI بلغ 325 مليون دولار، فيما سعر Primesouth ـ KSCC بلغ 349 مليون دولار.

طريقة التلزيم هي استدراج العروض المحصور، وقد طُرح في أواخر آذار الماضي ويتضمن تشغيل وصيانة معملي دير عمار والزهراني لفترة محدّدة بخمس سنوات. اللافت أن مهل فضّ العروض مُددت أربع مرات «للحصول على عروض مطابقة لدفتر الشروط. وفضت العروض عندما تلقّت الإدارة عرضين مطابقين تقنياً وإدارياً وفق رأي الإستشاري واللجنة الفنية في المؤسسة المكلفة دراسة العروض»، تقول مصادر في المؤسسة.

> **سعر HPI بلغ 325 مليون دولار وسعر Primesouth KSCC بلغ 349 مليونا**

مشكلة العروض المالية المقدّمة من الشركتين أنها تزيد نحو 100 مليون دولار عن كلفة التشغيل والصيانة التي تقوم بها الشركة الملتزمة حالياً، أي الشركة الماليزية. هذه الشركة لديها عقد بقيمة 225 مليون دولار، ينتهي في 16 شباط المقبل، وهو أعلى من العقد الموقع مع الشركة التي سبقتها في هذا المجال، أي الشركة الكورية التي فازت بمناقصة تشغيل وصيانة المعملين المذكورين بين عامي 2005 و2010 بقيمة 120 مليون دولار. هذا يعني، أن الكلفة تزيد كل خمس سنوات بقيمة 100 مليون دولار؛ بين 2005 واليوم هناك 200 مليون دولار إضافية، ولا شيء يبرّر كل هذه الزيادة سواء تضخّم الأسعار أو التغيرات المطلوبة في دفاتر الشروط. الذرائع التي تساق لتبرير هذه الزيادة أن «دفتر الشروط في المناقصة الحالية يختلف عن دفاتر الشروط في المناقصات السابقة في أمور جوهرية، فهو يتطلب أعمالاً إضافية أصبحت ضرورية، منها تأهيل المراجل الأربعة في المعملين للحفاظ على سلامة استثمار المجموعة البخارية في كل معمل. لذلك طلبت المؤسسة تحليل أسعار من الاستشاري AF Consult وفق دفتر الشروط الخاص بهذه المناقصة». الا ان مصادر متابعة ترى أن السقف المالي الأقصى اللازم لمناقصة كهذه «يجب ألا يتعدى 250 مليون دولار، لأن دفتر الشروط الجديد لا يختلف عن السابق. وما يحكى عن ربط الكلفة الإضافية بتحديث المجموعة البخارية في كل معمل، ليس دقيقاً، اذ أن استبدال المجموعات الحالية باخرى جديدة يكلف 25 مليون دولار، علماً أن كلفة بناء معمل حراري جديد كالزهراني تحتاج إلى 400 مليون دولار».

تتوقع مصادر ادارية مطلعة ان تُلغى نتائج هذه المناقصة، نظرا الى الاسعار المرتفعة، ونظرا للتنافس بين الشركتين العارضتين المدعومتين من حركة امل وتيار المستقبل. واذا صحّ هذا السيناريو، فان المتعهدين من الباطن سيتولون تشغيل وصيانة المعملين بعد انقضاء مدّة عقد الشركة الماليزية الحالية، وذلك في عام 2004. علما ان المتعهد من الباطن في معمل الزهراني هي شركة ابو الفوز (المقاول فوزي خليفة)، وكيلة شركة POWER MAKE الهندية، التي جرى استبعادها من المناقصة بسبب عدم تطابق عروضها من دفتر الشروط.

الا ان مصادر اخرى لا توافق على هذا السيناريو، وتقول ان «كل المؤشرات تتجه لاختيار الشركة الثالثة التي دخلت على الخط بعد تمديد مهلة تقديم العروض». وتلفت إلى أن الوكيل المحلي لهذه الشركة، اي شركة «الدبار»، يقف خلفها نائب رئيس تيار المستقبل سمير ضومط وابن شقيقته رالف فيصل (وكيل شركة كارديتير التركية المشغلة لباخرتي استجرار الطاقة).

عقد تشغيل وصيانة المعملين قيمته حالياً 225 مليون دولار (هيثم الموسوي)

جامعات

AUB: عودة التثبيت الوظيفي بعد 30 عاماً

حسين مهدي

بعد توقّف دام 30 عاماً، أعلنت الجامعة الأميركية في بيروت إعادة العمل بنظام التثبيت الوظيفي لأساتذة الجامعة، على أن يقوم فريق عمل مؤلف من أعضاء في مجلس الأمناء وإداريين وأساتذة بوضع خطة لتطبيق هذا النظام واقتراحها على مجلس الإمناء قريباً.

وقُبيل هذا الاعلان كان إيجابياً عند معظم أساتذة الجامعة، وتحديداً ذوي عقود التدريس بدوام كامل ممن لديهم سنوات طويلة من التدريس داخل الجامعة. فإعادة نظام التثبيت الوظيفي تجسّد مطلباً أساسياً للأساتذة الذين انهوا إدارة الجامعة في مناسبات عدّة بانتهاك حرياتهم الاكاديمية وحقوقهم في تعويض نهاية الخدمة ونظام التغطية الصحية. الرئيس الجديد للجامعة، فضلو خوري، سيلتقي ممثلي الاساتذة يوم الجمعة لإبلاغهم ما آلت اليه اجتماعات مجلس الأمناء الأخير في هذا الصدد.

وبحسب بيان صادر عن إدارة الجامعة، كان التثبيت الوظيفي للأساتذة قد علق في عام 1985 «في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية، في أعقاب اغتيال رئيسها العاشر الدكتور مالكولم كير». وأوضح البيان أن مجموعات عمل درست سياسة تعليق التثبيت الوظيفي للأساتذة طوال السنوات العشر الماضية (...) واعتمد القرار بالتزكية خلال التصويت في مجلس شيوخ الجامعة في عام 2014، ودعمته الإدارة الحالية بقيادة الرئيس فضلو خوري، ووكيل الشؤون الأكاديمية للجامعة بالوكالة محمد حراجلي (...) وأجرت الادارة الحالية للجامعة سلسلة من الدراسات تحت رعاية لجنة الشؤون الأكاديمية في مجلس الأمناء، بقيادة رئيسة اللجنة هدى الزغبي، بالتعاون مع اللجنة المالية للمجلس التي يقودها الرئيس التنفيذي للبنك العربي نعمة صباغ. وخلصت الدراسات إلى أن «إعادة العمل بالتثبيت الوظيفي للأساتذة مع ما ينجم عنه من صيانة للحرية الأكاديمية، ستؤدي على الأرجح إلى تعزيز

> **ينتظر عدد من الأساتذة الاطلاع على التفاصيل قبل «التهليل»**

توظيف واستبقاء أكاديميين من مستوى عالمي في الجامعة، وإلى تسهيل إجراء أبحاث تحدث تغييراً نمطياً في الجامعة التي أنشئت قبل قرن ونصف».

يُذكر أن الوكيل السابق للشؤون الأكاديمية أحمد دلال عمل جاهداً لإعادة «التثبيت الوظيفي» من دون أي تجاوب من مجلس الأمناء. ورأى خوري أن «التثبيت الوظيفي للأساتذة، وامتيازاته، يمنحان الحماية الأكاديمية الفضلى ويستحثان أبحاثاً ودراسات رفيعة التأثير وشديدة الأهمية». وقال «لا يزال أمامنا الكثير من العمل في تصميم وتنفيذ مراحل العودة الى التثبيت الوظيفي للأساتذة».

وعلى الرغم من إيجابية القرار المتخذ، ينتظر عدد من الأساتذة الاطلاع على التفاصيل قبل «التهليل» لخطوة مجلس الامناء، متأملين إشراكهم جدياً في وضع آلية تنفيذ هذا القرار، لتترجم هذه الخطوة عملياً لمصلحة الأساتذة والجامعة، خاصة أن لا شيء واضحاً بعد في المسألة برمتها، إلا أن ما يشير اليه الأساتذة في نقاشهم حول «التثبيت» بانه يشكّل ضمانة حقيقية لتحرر الأستاذ الجامعي من أي قيود قد تفرضها الادارة على حقه بالتعبير.

اخبار

ضغوط بهدف تسوية مناقصات الكهرباء

يتعرض المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة غسان بيضون لضغوط واسعة من أجل دفعه إلى تعديل رأيه والموافقة على «تسوية» ملفات عالقة أبرزها مناقصات إنشاء معامل الكهرباء التي تبيّن وجود ثغر قانونية واسعة فيها، علماً بأن هذه الملفات هي محور الأزمة بين رئيس تكتل التغيير والإصلاح ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري. وبحسب المعطيات المتداولة، فإن هذه الضغوط وصلت إلى مرحلة تقديم إخبارات بالجملة بحقّه للجهات الرقابية والقضائية. الإخبار الأخير جاء موقّعاً من «موظف في أحد المصارف» وموجّهاً إلى النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة، وقد تضمن معلومات عن ملايين الدولارات التي يملكها بيضون في حساباته الشخصية واستغلال منصبه لابتزاز المقاولين والمتعهدين... فضلاً عن تهم أخرى. ورغم أن كل المصارف لديها أقسام الزامية لمكافحة تبييض الأموال وأنه واجب على أي موظف التبليغ لهذا القسم عن أي حالات مشكوك فيها، وواجب هذه الأقسام إبلاغ هيئة التحقيق الخاصة، إلا أن النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة أحالت الملف إلى هيئة التحقيق الخاصة حيث بات لزاماً عليها الفصل في مضمون هذا الإخبار.

ابو فاعور يحيل «الكركي» الى القضاء

أحال وزير الصحة العامة وائل ابو فاعور (الصورة) الى النيابة العامة التمييزية ملف مطعم الكركي في منطقة الجديدة – جبل لبنان «الذي سبق ان اقفله مراقبو وزارة الصحة وبحقه محضر ضبط نظمته فصيلة الجديدة، ليتبين لاحقا، بعد كشف اجراه فريق وزارة الصحة،

ان صاحب المطعم موسى الكركي فتح الباب الجانبي من المطعم وانه نُزع الشمع الاحمر عن الباب. وعند سؤاله أنكر ذلك بالرغم من تعهده تسوية وضعه». واتخذ وزير الصحة صفة الادعاء الشخصي بحق صاحب المطعم لاجراء التحقيقات اللازمة.

كما أنذر ابو فاعور شركة «هوا تشكن» في الصفرا بضرورة التقيد بشروط قرارات الترخيص وتنفيذ اعمال صيانة لمستودعات العلف وتغيير الفلاتر وعزل غرفة الجاروشة والتقيد بساعات العمل المسموح بها في المناطق السكنية، وتحديد آلية عمل والتنسيق مع السلطات المحلية بخصوص عملية تخزين العلف في المستودعات وعمل الشاحنات اثناء تفريغ حمولة باخرة العلف.

لبنان يغرف بزيت الزيتون المستورد

استنكر تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في لبنان «تدفق زيت الزيتون الأجنبي بكميات هائلة إلى عدد من المناطق اللبنانية المنتجة لزيت الزيتون ليقضي على ما تبقّى من أمل باستمرار زراعة الزيتون الوطنية، علماً أن ثمن تنكة الزيت المستورد لا يتعدى نصف كلفة إنتاج تنكة الزيت الوطني». وطرح التجمع تساؤلاً عن «السعر العالمي لزيت الزيتون الذي لا يزال الأعلى في تاريخه (أكثر من خمسة آلاف دولار للطن) فكيف تصل تنكة الزيت إلى لبنان بنحو أربعين دولاراً ما لم يكن هذا الزيت مخلوطاً بزيت البندق التركي، الذي اخترعت الغش به بعض الشركات الإيطالية المزوّرة وعمّمته على عدد من مزوّري الزيت في العالم؟ علماً أن كثافة هذا الزيت هي الكثافة نفسها لزيت الزيتون، ويصعب كشفه إلا في المختبرات المتخصّصة». وأبلغ التجمع الجهات المعنية ضرورة منع استيراد زيت الزيتون من أجل حماية الأمن الحياتي للمزارعين والأمن الغذائي والصحي للشعب اللبناني.